

التحضر والتغيير الاجتماعي

في العالم العربي

د. جَانِيتْ أَبُو اللُّغْد

يتحتم على أيّ بحث يتناول العلاقة بين التحضر والتغيير الاجتماعي - سواء فيما يتعلق بالعالم العربي أو بأي منطقة أخرى، أن يتقبل ما يكمن في ذلك من تناقض ظاهري، فالمدن تعكس التغيير الاجتماعي، لأنها تُشكّل الميدان الملموس الذي يتجلى فيه إعادة بناء المجتمع، وفي الوقت ذاته تقوم المدن بتوجيه التغيير الاجتماعي، لأنها تُشكّل كيانات تاريخية ملموسة، لها مميزات جسدية دائمة، إن لم تكن اجتماعية. وهكذا، فالعلاقة بينهما ليست علاقة «مسبب ونتيجة»، بل هي علاقة تبادلية. وثانياً، ينبغي على أيّ بحث حول العلاقة التبادلية بين التغيير الاجتماعي والتحضر أن يأخذ بعين الاعتبار أنها يشكّلان متغيرين بدلاً من «حقيقتين» ثابتين يجري ربط أحدهما مع الأخرى. فكلاهما يتمتعان باصولهما التاريخية، وكلاهما له معدلاته واتجاهاته الخاصة بالنسبة للتغيير، وكلاهما يملك قوى محرّكة، معقدة من حيث مسبباتها وغير محددة نوعاً ما من حيث نتائجها.

ومع اتخاذ هذين الافتراضين كإطار وتحذير، فإن هذه الورقة تمثل مقالاً استكشافياً ينظر إلى الاختلافات (المتغيرات) داخل المنطقة العربية عبر الزمان والمكان، ويحاول الاستنباط من هذه الاختلافات لبعض العناصر المشتركة فيها والتي تميّز التغيير الاجتماعي والتحضر في العالم العربي في الوقت الحاضر. وبما أنه لا يمكن إصدار تعميمات بسيطة حول كثير من الحالات، فقد تمّ تطوير مبدأ للنماذج الفرعية يُتخذ كإطار لتحليل القضايا والنزعات المشتركة⁽¹⁾.

وإلى حدّ ما، يشكّل العالم العربي إقليماً «طبيعياً»، فهو يشكل فئة فرعية رئيسية من العالم الثالث وله لغته الخاصة العاملة على توحيده، وله ثقافته ودينه السائد وموقعه النسبي في النظام العالمي. وخلافاً لما هو الحال في كثير من الجهات الأخرى من العالم الثالث، فإن العالم العربي كان دائماً قريباً من مركز الأحداث في التاريخ وذا أهمية مستمرة بالنسبة لأوروبا، لا بل كان في الفترة بين القرن السابع والخامس عشر القوة المهيمنة بالنسبة للعالم

(*) جَانِيتْ أَبُو اللُّغْد أستاذة علم الاجتماع في جامعة نورثوسترن، إيفانسون، إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأوروبي الناشئ. وبخلاف ما هو الحال في جهات كثيرة من العالم الثالث أيضاً، فإنه كان دائماً «متطوراً»، بمعنى أنه كان دائماً يتمتع بثقافة كتابية عالية، وكان دائماً «حضرياً»، بمعنى أنه لم يكن مهد المدنية الحضرية فحسب، بل إنه احتفظ بمستوى عالٍ من التحضر يلفت الأنظار، ويفوق مستوى معظم المجتمعات التي سبقت المجتمع الصناعي. وأثناء فترات ذروة الحكم العربي في العصر الوسيط، كانت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن، على ما يُرجَّح، بين عشرة وخمسة عشر بالمائة، كما أنه بعد سقوط روما كانت أكبر المدن في العالم موجودة في الشرق الأوسط. وقد بلغت بعض هذه المدن حجماً مذهماً (100000 - 500000، أو ربما أكثر) أثناء فترات قمة القوة الإسلامية، وقد بقي العديد منها - بما في ذلك القاهرة وبغداد ودمشق وحلب والقدس، الخ - من ضمن أهم المدن في العالم. غير أنه، بعد القرن السادس عشر، فقد ذلك السبق وانتقل الى أوروبا.

واليوم، ولأسباب مختلفة نوعاً ما، تشهد المدن في العالم العربي حيوية متجددة، وقد قفز مستوى التحضر بالمنطقة في الآونة الأخيرة. وعلى وجه الخصوص منذ عام 1950، ازدادت نسبة السكان القاطنين بالمدن ازدياداً مذهلاً، حتى أن المنطقة أصبحت الآن، مع أمريكا اللاتينية، أشد الجهات تحضراً في العالم الثالث. ففي عام 1950، كان يعيش حوالي 25% من السكان في المدن، وما أن حلَّ عام 1970 حتى أصبح الحضر يشكلون 30% من السكان، وبحلول عام 1980 أصبح تقريباً نصف العرب أجمعين يعيشون في المدن. وتشير التصورات الصادرة عن الأمم المتحدة أن مستوى التحضر في العالم العربي سيكون في عام 2000 أقرب الى 66 في المائة⁽²⁾.

وبالرغم من الوحدة الثقافية الناتجة عن الاشتراك في اللغة والتاريخ والدين، وبالرغم من انتشار مستويات عالية نسبياً من التطور، فإن المناطق الفرعية والدول السياسية المختلفة في العالم العربي المعاصر يختلف بعضها عن البعض الآخر، لا من حيث مميزاتها الحالية الاقتصادية والثقافية والحضرية فحسب، بل من حيث الأسس الاقتصادية والحضرية الماضية التي رُكبت عليها التطورات الحالية. فيجري إدخال تغييرات حالية متباعدة على مخلفات تاريخية موروثية متباعدة.

ففي الطرف النقيض نجد الأقطار (ونخص بالذكر مصر والعراق و«سوريا الكبرى»)، بما في ذلك سوريا حالياً ولبنان وفلسطين والأردن)، التي كانت الواحدة منها تشكل نواة لامبراطورية أو حتى «لنظام عالمي» جزئي. وقد استفادت هذه المدن من مواقعها في المحاور المركزية للسيطرة الامبراطورية وللتجارة العالمية. ولهذا السبب تمتعت هذه المدن بتاريخ حضري حافل وتمتد بحيث بلغ امتداده في حالات عديدة الى ما قبل الاسلام. وقد حلت مؤخراً نكسات ذات بال بعدد من هذه الأقطار التي كانت في السابق قلب المنطقة النابض، ويرجع ذلك من ناحية الى أن معظمها كانت دول «مجاهدة» في الحروب مع اسرائيل، ومن ناحية أخرى الى أن معظمها كانت تفقر الى الأموال للاستثمار في التنمية الاقتصادية، وهذا السبب لا يعدم الصلة بالأول. وفي النتيجة، أصبحت هذه الأقطار جهات يهجرها السكان. وتنتج عن ذلك أن مستويات التحضر، بالرغم من ابتدائها من نقاط عالية نوعاً ما، تعرّضت الى تغيير بسيط فقط بالنسبة للمنطقة ككل. وانطلاقاً من واقع افتقارها للإمكانات، فإنه حتى مثل هذه التغييرات شكلت صعوبات بالنسبة لهذه الأقطار.

وفي النقيض الآخر، نجد مناطق كانت أثناء الهيمنة الاسلامية أشدّ هامشية بالنسبة للمراكز الامبراطورية

العظمى . ولهذا فهي ورثت مستوطنات حضرية أقل عدداً وأصغر حجماً، انخفض فيها التخصص والتنوع الوظيفي، في الزمن الماضي على الأقل. وقد ظلت بعض هذه الأقطار الهامشية (مثل اليمن وعمان) على حالها اليوم. ومستويات التحضر الماضية والحاضرة في هذه الأقطار منخفضة، ويمكن القول بأن التغيير الاجتماعي والتحضر على السواء متخلفان فيها. إلا أن البعض الآخر من هذه الدول قد دُفِعَ به إلى منزلة مراكز قوى استراتيجية واقتصادية، بسبب ازدياد أسعار النفط وازدياد الانتاج. وإن ثروة هذه الأقطار قد جعلت منها مقصد الهجرة الدولية، وبالتالي فقد سارت في طريق التحضر بمعدلات سريعة للغاية.

من الواضح، إذن، أنه علينا تناول البحث من الناحية العامة والخاصة. فما هو السبب في النمو السريع العام بالمدن في العالم العربي؟ ما هي الأسباب المحددة التي تؤدي الآن إلى مثل تلك الاختلافات في معدلات التحضر في الجهات المختلفة من العالم العربي؟ ما هي الأمور التي تنطوي عليها التغييرات الجارية في التحضر، بالنسبة للأقطار المختلفة؟ وكيف ستتكيف الحياة الاجتماعية والثقافية العربية مع انتشار التحضر المتزايد.

وبشكل عام، يرجع نمو المدن في العالم العربي إلى أربعة أسباب، ولا تنطبق كل هذه الأسباب بالتساوي على كل قطر، كما أنها ليست جميعها بالضرورة ثابتة في آثارها. فأولاً، ثمة مقدار لا يستهان به من النمو الحضري في كل مكان بسبب التزايد الطبيعي. فحوالي 1949 - 1950 بدأت معدلات الوفيات في الهبوط هبوطاً كبيراً في الدول العربية، وفي أقطار العالم الثالث الأخرى، بسبب اختراع الأدوية المضادة للجراثيم وانتشار مبيد الحشرات (د. د. ت) لمكافحة عدوى الملاريا. وبما أن معدلات المواليد في كافة أنحاء المنطقة ظلت صامدة بشكل ملحوظ في وجه الانخفاضات (لا بل إن الانتعاش قد أدى على ما يبدو إلى ازديادها في عدد من الحالات)، فإن هذا أدى إلى معدلات للتزايد الطبيعي يبلغ متوسطها ما لا يقل عن 3% أو أزيد. وحتى لو لم يكن هناك أثر لأي عوامل أخرى، فإن مثل تلك المعدلات العالية من التزايد الطبيعي، التي يبدو أنها ليست أقل في المدن مما هي في الريف، سوف يترتب عليها نمو حضري لا يستهان به.

وثانياً، إن تشريد قرابة 750000 من الفلسطينيين عام 1948 في الحرب مع إسرائيل غمر الأقطار المجاورة (وبخاصة الأردن، وكذلك لبنان وسوريا وأيضاً العراق، ولكن إلى درجة أقل) بسكان تعرضوا إلى «التحضر» الاجباري. فإن معظم الفلسطينيين الذين أبعدوا عن بلادهم كانوا فلاحين، ولكنهم استقروا في الغالب في المراكز الحضرية أو حولها، وهم الآن تقريباً حَضَرِيّون تماماً في سكنهم. وحدثت جولة ثانية من التشريد في حرب 1967 عندما طُرد عدد آخر من الفلسطينيين يبلغ 350000 نسمة، وهؤلاء أيضاً التجأوا في الغالب إلى المدن. فهؤلاء المليون من اللاجئين، بالإضافة إلى مواليدهم، ساعدوا على تضخم المراكز الحضرية في الأقطار المجاورة. وعلى هذا النحو أيضاً، سبب لاجئو الحرب من جنوب لبنان «غوماً» في بيروت، تماماً كما حصل في مصر عندما هرع المصريون من مدن منطقة القنال أثناء حرب 1967 وسببوا ضغوطاً شديدة على القاهرة.

وثالثاً، في كثير من الأقطار القديمة التي كانت بمثابة «القلب» للمنطقة، والتي تفتقر إلى الثروة النفطية، وفي الأقطار القديمة النفط في المغرب (المملكة المغربية وتونس) التي تفتقر إلى اقتصاديات حيوية مستقلة ذاتياً بالرغم من استقلالها السياسي، وفي الأقطار الهامشية التي تعتمد على الزراعة كالسودان، تراكمت الضغوط السكانية في

المناطق الريفية فأجبرت أعداداً كبيرة من الفلاحين على اللجوء الى المدن. وقد ساهمت المعدلات العالية جداً من الزواج من الريف الى المدن في النمو الحضري في هذه الأقطار، حتى في الحالات التي لم تكن الاقتصاديات الحضرية متطورة تطوراً كافياً لاستيعابهم. وقد أصبح الآن العديد من هذه الأقطار في طليعة الأقطار المصدرة للعمالة الفائضة لجهات أخرى من العالم العربي، بالإضافة الى منافذها التقليدية الى أوروبا.

وأخيراً، في بعض الدول التي كان معظمها هامشياً في الماضي من الناحية الاقتصادية، بدأ النفط يُستخرج فيها مؤخراً بكميات كبيرة (منذ الخمسينات من هذا القرن في الغالب). وعندما ارتفعت أسعار النفط بذلك الشكل المذهل ابتداء من عام 1973، فإن هذه الدول قُذِف بها الى مراكز ذات أهمية سياسية/استراتيجية دولية والى وضع من «الثروة الفجائية»، الذي صمّم عدد كبير منها استغلاله لتحقيق اقتصاد سليم على الأمد الطويل. وبعض هذه الدول لم تكن في الواقع أكثر من إمارات صحراوية بالغة الصغر. وكان بعضها الآخر، كالمملكة العربية السعودية وليبيا، يتمتع باقتصاديات أكثر تنوعاً قبل الازدهار النفطي. غير أنه، في جميع الحالات، خلقت خطط تطوير طموحة على وجه السرعة، وكانت هذه الخطط من الطموح بحيث عجزت عن تنفيذها القوى العاملة المحلية الصغيرة نسبياً والتي لم تكن بعد تدرّبت تدريباً كافياً. فأصبحت هذه الأقطار منطقة مستوردة للسكان، ومقصّد هجرة دولية للعمالة قد تشكل الآن قرابة أربعة ملايين من العمال وعائلاتهم. وبالرغم من أن هذا العدد ليس كبيراً بالنسبة للعدد الاجمالي للسكان في العالم العربي، إلا أنه عدد بارز الأهمية، لأن جهته المقصودة شديدة التركيز، ولأن العدد الضئيل من الدول التي استوعبته لم يكن لديها في البداية إلا عدداً منخفضاً نسبياً من السكان. وقد جاء حوالي 80% من المهاجرين الدوليين من الأقطار الناطقة باللغة العربية، ولهذا فهم كانوا قادرين على التكيف بشكل أو آخر مع الثقافة المحلية، ولكن حدث مؤخراً ابتعاداً عن هذا المصدر ومحاولة للاستفادة من احتياطات العمالة الهائلة (والأقل ثمناً) في شبه القارة الهندية وغيرها من الجهات في آسيا. ونظراً لانخفاض القواعد السكانية الأصلية، فإن كثيراً من الدول الأصغر حجماً تشتمل الآن على مجموعات سكانية يشكل فيها المهاجرون المؤقتون الأجانب (الذين لا يُمنحون جنسية البلاد أو إقامة دائمة) أغلبية عددية. أضف الى ذلك أنه، بسبب المعدلات السريعة جداً لازدياد السكان وبسبب الانعدام النسبي لأي قاعدة اقتصادية سوى استخراج البترول (المشهور بالتكثيف لرأس المال وبوجوده في أماكن غير ملائمة للسكن)، فإن السكان المتزايدين تجمّعوا في عدد قليل من المدن المهمة. وكانت معدلات النمو الحضري ما بين ضعف أو ثلاثة أضعاف النمو الطبيعي، وقفزت مستويات التحضر قفزة هائلة الى أن وصلت درجة هي في الواقع درجة من «الاشباع» الكلي - أي ما يزيد على 80% من مجموع السكان.

وثمة دولتان أو ثلاث دول لا يسهل تصنيفها تحت هذه الفئات. فقد جرى تصنيف العراق والجزائر من قِبَل دارسين آخرين على أنها دول «شبه نفطية»، وذلك لأنه، بالرغم من أنها تستمدان نسبة متزايدة من ثروتيهما من النفط، فإنها كانتا دوماً أقطاراً زراعية وبالتالي فإنها لن تصلا أبداً درجة التخصص التي وصلتها دول البترول مثل الكويت، التي لا كبير خيار لديها. ويمكن، الى حدّ ما، اعتبار ليبيا والسعودية على أنها (من

حيث الامكانية على الأقل) تحطيان باقتصاد متنوع، إذ إن كلاً منهما كان لها في الماضي قاعدة زراعية سليمة، ولكل منهما ما يكفي من الامكانيات الزراعية والصناعية لتخفيض الاعتماد الكلي على النفط.

، ويتضح مما سلف أن القوى المحركة للتنمية الاقتصادية والتحضّر كانت مختلفة تماماً في الأقطار العربية، في الماضين البعيد والقريب. وفي الوقت الذي ربما تضاعف المستوى العام للتحضر في الثلاثين سنة الماضية، فإن المواقع النسبية للأقطار المختلفة فيما يتعلق بالتحضر لم تظل ثابتة. وفي الجدولين رقم (1) ورقم (2) محاولة لإبراز هذه التبدلات في المستويات النسبية للتحضر ولربطها مع المؤشرات الاقتصادية للإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد، التي تكاد تكون، في العالم العربي اليوم، مرادفة للاعتماد على النفط. وكما يتبين من هذين

الجدول رقم 1

العلاقة بين الاقتصاد ومستويات التحضر. الأقطار التي تُعتبر ضمن الفئات العالية والمتوسطة والمنخفضة من حيث التحضر في عام 1950، مُصنّفة حسب الإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد في عام 1976

مستويات التحضر (حوالي عام 1950)			
مستوى الإنتاج القومي للفرد الواحد عام 1976 (نفط / شبه نفط / لا نفط)**			
مرتفع (3000 دولار وما فوق)	متوسط (900-2999 دولار)	منخفض (دون 900 دولار)	
مرتفع (30 ٪ وما فوق)	البحرين*	مصر	
قطر*	العراق	تونس	
	لبنان	سوريا	
		الأردن	
متوسط			
ليبيا			
(20-30 ٪)	الامارات العربية المتحدة*	الجزائر	المغرب
منخفض	المملكة العربية السعودية	عُمان***	السودان
(دون 20 ٪)			اليمن الشمالية
			اليمن الجنوبية

(*) يمكن اعتبار هذه الدول في الواقع على أنها «دول تضم مدينة واحدة».

(**) ينطبق على الجميع، ما عدا لبنان.

(***) البيانات غير موثوق بها.

الجدول رقم 2

العلاقة بين الاقتصاد ومستويات التحضر. الأقطار التي تدخل تحت فئات ذات مستوى مرتفع ومتوسط ومنخفض من التحضر في عام 1980 ، مُصنَّفةً تبعاً للإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد في عام 1976 .

مستويات التحضر (حوالي عام 1980)*			مستوى الإنتاج القومي الإجمالي للفرد الواحد في 1976 (نفط / شبه نفط / لا نفط)	
			مرتفع	متوسط
			(3000 دولار وما فوق)	(900-2999 دولار)
			منخفض	(دون 900 دولار)
مرتفع	الكويت	البحرين		
(60% وما فوق)	قطر	العراق		
	الامارات العربية المتحدة	لبنان		
	المملكة العربية السعودية**	الجزائر		
متوسط	ليبيا	مصر		
(40-60%)		تونس		
		سوريا		
		الاردن		
		المغرب		
منخفض		السودان		عُمان
(دون 40%)		اليمن الشمالية		
		اليمن الجنوبية		

(*) تجدرُ الملاحظة بأن هذه الفئات أُعيد تحديدها لتأخذ بعين الاعتبار تضاعف مستوى التحضر في المنطقة ككل بين عام 1950 و 1980 .

(**) المعلومات غير موثوق بها، فقد تكون لا زالت في مستوى «متوسط» من التحضر .

الجدولين، فالأقطار التي كانت متحضرة إلى حد بعيد في 1950 والتي لم تستفيع من النفط هبطت منزلتها بالنسبة لمستويات التحضر في المنطقة ككل، بينما ارتفعت مرتبة الأقطار، التي كانت قليلة التحضر عام 1950 وانتفعت من النفط، على سلم التحضر في السنوات الأخيرة . وتحمل الدول شبه النفطية مرتبة متوسطة، بينما حافظت

الدول الهامشية غير النفطية على مرتبتها كالأقطار التي هي أقل الأقطار تحضراً في المنطقة. ويبيّن هذان الجدولان، بشكل مدهش، الأسباب الكامنة للتحضر التفاضلي في المنطقة اليوم. كما يُلمّحان إلى بعض النتائج للتغير الاجتماعي التي تولّدها أنماط التحضر الجديدة.

وإذا كانت «المحركات» المسببة الرئيسية للتحضر اقتصادية، فإن نتائجها الرئيسية اجتماعية. وكما لا يخفى، فلأنه يتعدّد فصلُ التغيرات الاجتماعية، التي سببها التحضر، عن اقتصاديات الأقطار، موضوع البحث، فإني أجد من الضروري بحث كل مجموعة من الأقطار بحثاً منفصلاً، حتى يمكن استكشاف كيفية ارتباط التغير الاجتماعي مع التحضر في السنوات الأخيرة.

دولٌ في قلب العالم العربي / دول المجابهة

لقد كانت مصر وفلسطين وسوريا ولبنان، وكذلك الأردن، ولكن على مستوى أقل، دائماً أقطاراً كثيفة التحضر، لأنها تتبوأ قلب العالم العربي. غير أن هذا الموقع المتوسط قد جعل منها الهدف المباشر للمطامح الأوروبية والاسرائيلية، وبالتالي أدّى بها إلى التورط الشديد في حروب استنزفت مصادر ثروتها وأفست اقتصادياتها. ومن بعض النواحي، فإن قوتها السابقة (التربة الخصبة التي دعمت الزراعة المتعشة) جعلتها في موقف الضعف في الوقت الحاضر، إذ بالرغم من تواجد بعض النفط في كلٍّ من مصر وسوريا، ولو بكميات متواضعة، فإن الأقطار الباقية لا تملك شيئاً منه. ولذلك، فإن النفط لم يقم مباشرة بتخفيف المصاعب التي حلّت بها مؤخراً.

وتنمو مدن هذه الأقطار، في الوقت الحاضر، بمعدل 4-5% في السنة، ويأتي ثلثا الزيادة من المعدلات العالية للزيادة الطبيعي، والباقي من الهجرة الصافية. وكانت معدلات الزيادة الناتجة عن الهجرة ستصل مستويات حتى أعلى من هذه، لولا انحرافها بسبب الهجرة للعمل في الدول الغنية بالنفط، وبخاصة في الخليج. ويسير التغير الاجتماعي في هذه الأقطار سيراً مطّرداً، ولو أنّه جانباً كبيراً منه يصعب اعتباره إيجابياً. فاققتصاد كل قطر ضعيف في جوهره، وقيامه راجع فقط إلى المساعدات الخارجية. وتشمل بعض هذه المساعدات بالهبات المباشرة من طرف حكومة إلى أخرى، إلا أن المساعدات، التي تُقدّم من حكومة إلى طائفة، والأموال التي يحوّلها الأشخاص العاملون في الخارج، تلعب دوراً هاماً في خلق صورة وهمية من الانتعاش الاقتصادي داخل اقتصاديات غير سليمة.

وكون الأموال داخل المجتمع لا تنشأ عن طريق الاقتصاد المحلي يسبّب عدداً من النتائج بالنسبة لنوع التحضر الجاري وبالنسبة للتغيرات الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها. فاولاً، نظراً لأن المدن هي في الواقع مدعومة من الخارج، فقد طُفرت المدن الرئيسية طفرة مذهلة. وأصبحت أكبر المدن حجماً (والعاصمة) مقصد كلّ نازح محلي تقريباً، وذلك باستثناء حالي سوريا وفلسطين الممزقة فعّمان مثلاً تضم الآن نصف سكان الضفة الشرقية من نهر الأردن، رغم أنها لا تملك مصادر طبيعية ولا قاعدة منتجة، وتضمّ القاهرة الآن ربع سكان مصر. وقد استغلّت إلى حدّ ما الأموال الواردة من خارج الاقتصاد المحلي في أعمال التطوير الاقتصادي من

نوع « البديل للواردات »، غير أن جزءاً كبيراً منه صُبَّ في « الأرض » التي كانت بمثابة بالوعة لرأس المال. وقد أسفر ذلك عن مضاربات مفرطة في أسعار الأراضي (مما يستحيل معه التخطيط الرشيد للمدن)، وقيم متضخمة جداً للأراضي، وكذلك الإفراط في البناء، في بعض الحالات. وفي الأقطار التي تعاني من الحروب كلبنان، استمر هذا التضخم حتى عند انشلال الخدمات الحكومية والتدنيّ الذريع في الجهاز المدني. وفي الأقطار المفلسة مثل مصر، زاد من تفاقم هذا التضخم صبُّ أموال المساعدات الأمريكية التي أنفقت على مشاريع للمدن، هي في أشدّ الحاجة إليها، إلا أن هذه المشاريع كثيراً ما كان يتم اختيارها بطريقة غير عقلانية ويجري تنفيذها بشكل رديء.

وقد نتجت تغييرات اجتماعية أخرى عن تبوُّء الهجرة من أجل العمل لتلك المنزلة المركزية في غط الحياة واعتماد المجتمع عليها إلى ذلك الحد من الاعتماد. أدّى ذلك إلى شُرْدمة الأسر التي يهاجر بعض أعضائها ويتروكون الباقي خلفهم يعيشون جزئياً على التحويلات المالية. وحدث استنزاف انتقائي للقوى العاملة المحلية، وبخاصة للعاملين المهرة والمهنيين الذين تشتد الحاجة إليهم في الأقطار النفطية. ولم يصل هذا النمط في أي مكان الحد المفرط الذي وصله في الأردن، حيث قُدِّر (انظر بيركس وسينكلار 1981) أنّ ما يعادل نصف العمالة المتوفرة ربما تعمل في الخارج، وحيث أصبح من الضروري استيراد مهاجرين من مجتمعات « أدنى مرتبة » لملاء الفجوات. ولا يمكن الاستخفاف بالآثار الثقافية والاجتماعية التي يخلفها في المجتمع الاعتماد الشديد على العمل في الخارج. وقد علّق سعد الدين إبراهيم في كتاباته على الدور الذي يلعبه « الندب للخارج » في مصر، من حيث زعزعته للالتزام بالعمل والترقية في الوطن، وبحلّ الآن « حظّ » إرسال الفرد إلى الخليج محل المطامح الأكثر انتظاماً. وأظن أنه، في كثير من المناطق التي تُشاهد فيها الهجرة إلى الأقطار النفطية، يحدث إعادة ترتيب للمجتمع على نطاق لا يستهان به، فتحلّ الصدرة بعض العائلات، وتعاني غيرها من التدنيّ في المرتبة، تبعاً « لحظ » العمل في الخارج.

وقد كان ذلك بالغ الأثر في المدن. فاطّراد نمو المدن الرئيسية أرقق المرافق المدنية، وبخاصة عندما اقترن ذلك باقتصاد ضعيف وقطاع عام ناقص الدعم. فهناك نقص في بناء المساكن للفقراء أو للذين لا يتلقون تحويلات مالية من الخارج. ونظراً للتاريخ الحضري الطويل الذي تمتعت به هذه الأقطار (باستثناء عمان)، فإن المدن تضم مساحات واسعة من المساكن القديمة ومناطق ذات خدمات غير كافية التي هي في أمسّ الحاجة للتحديث والحماية، ولكنها في الواقع لا تتحصّل إلا على سوء الاستعمال وازدحام السكان.

دول تابعة تخضع للنمط الاستعماري الجديد

تعاني المغرب وتونس من مصاعب مماثلة في مجال تطوُّرهما الحضري، ولكن ذلك ناتج عن أسباب مختلفة نوعاً ما. فقد ورث كلا القطرين درجة متواضعة من التحضر، وتمثّل ذلك في مدن تشعّبت أثناء حكم الاستعمار الفرنسي إلى أحياء قديمة يسكنها المواطنون وأحياء حديثة يسكنها الأجانب، وفي طوق من الأحياء حول المدن الكبرى احتلها النازحون إلى هذه المدن وشكلت في الماضي، كما تشكل الآن، أكثر الجهات نمواً في

المدن. وقد تعرّض كل من القطرين للانكماش الاقتصادي، فلم يتمكنّا من الانفصال عن أنماط التبعية التي ربطتهما بالقارة الأوروبية، وعلى الأخصّ بفرنسا. فالكساد مستمرّ في الجهات الريفية، مما يؤدي الى نزوح الرعاة والفلاحين عن أراضيهم، وهذه الهجرة من الريف إلى المدن، إذا ما أُضيفت إلى تزايد طبيعي غير قليل (وهو في المغرب أعلى منه في تونس)، تؤدي الى ارتفاع في معدلات النمو في المدن تصل 5-6 في المائة سنوياً، وهذا بالرغم من افتقار المدن لإمكانيات الاستيعاب الكافية. والبطالة في كلا البلدين مرتفعة جداً، وخاصة في المدن، وتقوم الهجرة إلى الخارج بتخفيف الوضع تخفيفاً جزئياً فقط. وقد كانت فرنسا المستضيفة التقليدية لهجرة العمالة هذه، إلا أن التوانسة شرعوا مؤخراً في الذهاب إلى ليبيا، والمغاربة بدأوا يبحثون عن الأعمال في المملكة العربية السعودية وفي الخليج، ولكن حجم هذه الهجرة ما زال صغيراً.

والتغيير الاجتماعي في القطرين متعثر، يقف في طريقه انعدام الاستقلال الاقتصادي الذاتي، والإفراط في الاعتماد على الاقتصاد الأوروبي (المضعف حالياً)، ونظامٌ سياسيٌ يتحكم فيه طبقات قليلة تمثل « الاستعمار الجديد » تسعى جاهدة لضمان بقائها. وإن النقص في الأموال وكذلك انعدام الالتزام بالأهداف الاجتماعية يُعرقلان إحراز التحسينات الاجتماعية الرئيسية عن طريق التصنيع، وزيادة تعميم التعليم، وبناء المساكن الكافية، وما شاكل ذلك. والتغيير في المدن بطيء أيضاً. ففي الطفرة الأولى من الاستقلال، ورث المواطنون الإنشاءات المدنية الحديثة التي بناها المقيمون المستعمرون الفرنسيون لاستعمالهم الخاص، وهذا ساعد على تجنب الأزمة. غير أن جزءاً كبيراً من هذه « الهبة » قد تمّ الآن استيعابه، وبدأت كشافات السكان تتراكم مرة ثانية، كما تكدّست نواحي العجز في البنية التحتية. وإن أكثر الدلائل بعثاً على الأمل بالنسبة للمدن والمجتمعات التي تضمّها تتمثل في الضواحي حيث نشأت مساكن تعتمد على المساعدة الذاتية وأسفرت عن نتائج ممتازة في كثير من الأحيان.

الدول شبه النفطية

تحتلّ الجزائر والعراق مكاناً ما بين الأقطار الفقيرة والمدعومة و / أو التي ما زالت تابعة، من ناحية، وبين الدول الغنية بالنفط والناشئة من ناحية أخرى. ويُعاني كلا البلدين من مشكل موروث، وهو التكتل المفرط للسكان في العاصمة. ورغم أن كلا من البلدين قد تبني خططاً وسياسات تهدف إلى الحد من تركيز النظام الحضري وإلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصناعات الثقيلة وتوسيع الإنتاج الزراعي، فلم يتمكن أي منهما من إحراز أي تقدم في التخفيض من الضغوط على عاصمتيهما الجزائر وبغداد، على الترتيب.

وإلى حدّ ما، شاهدت الجزائر على ما يبدو تغييراً اجتماعياً أكثر تطرفاً من أي تغيير اجتماعي آخر في العالم العربي، إذ هي انتقلت في غضون عقدين من أمة مهجورة مُزقّتها الحروب إلى مرحلة الاستقلال والاقتصاد ذي التخطيط. وقد ساعد على هذا التحول، إلى حد كبير، المصادر النفطية التي تسيطر الجزائر على استغلالها وتسويقها والتي استدعى استخراجها وشحنها تطوير القدرات المحلية. غير أن العقبات التي رافقتها منذ البداية - 130 عاماً من الاحتلال الفرنسي، والانقسامات العرقية التي تفاقمّت بسبب ذلك الاحتلال،

و«التغريب» الثقافي الذي ترك الكثير من الجزائريين لا يستطيعون حتى التعامل باللغة العربية - كانت أعظم بكثير من العقبات التي جابهها الكثير من الدول العربية الأخرى. وقد يكون الوقت لم يحن بعد لإيجاد دلائل قاطعة على نجاح التجربة.

ومن الناحية الأخرى، بدأت العراق ومعها معظم صفات المجتمع الفلاحي القديم، وهذه صفات تميل الى تثبيط التغيير الاجتماعي السريع، هذا إذا لم يحدث أيّ تبدل في الأمور الأخرى، كما عانت العراق من الفتنة الداخلية، وفي الفترة الأخيرة، من الآثار المُشَلَّة للحرب الخاطئة مع إيران. ويبدو أن كثيراً من الخطط الطموحة للمزيد من تطوير المصادر النفطية والزراعية في الشمال قد تأجلت، كما أن بعض الخطط لتطوير بغداد ربما توقفت الأعمال فيها. وقد تحقّق تقدم ذوبال في بناء المساكن للشعب وفي التخلص من أكواخ القصب التي كانت تحيط بالعاصمة سابقاً. إلا أنه لم يُحرز أي نجاح في تخفيض الهجرة الى بغداد، فتلك المدينة مستمرة في النمو وفي زيادة احتكارها الخائف على النظام الحضري. وموجز القول، إنه بالرغم من أن الدلائل تبشر بمستقبل زاهر في العراق والجزائر، وبخاصة بسبب المصادر النفطية وتقبُّل التخطيط، فإن النتائج هي دون المتوقع.

الدول الغنية بالنفط

عندما يُطرح السؤال حول التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي، يكون مقصود السائل في الواقع تجلّي هاتين الظاهرتين في الدول النفطية ذات الثراء المفاجئ - الدول التي كانت قبل عقد واحد قليلة السكان، وسكانها في الغالب من الرعاة، ومناطقها الحضرية على نطاق محدود فقط، وكانت في الغالب فقيرة.

ففي هذه الدول، ساد التحضر والتغيير الاجتماعي بسرعة مذهلة، خالفاً بذلك طواوير تبهر الأنظار من الإمكانات والمشاكل. بيد أنه يجب أن لا يغرب عن البال أنه، بالرغم من جدارة هذه الحالات بالاهتمام وما فيها من تحدّي، فإنها لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من العالم العربي. فبالرغم من الازدياد في أعداد سكانها التي حدثت نتيجة للهجرة العالمية، فإنها لا زالت تضم فقط 10% من مجموع العرب، وذلك بالرغم من أن النسبة التي تسيطر عليها هذه الدول من إجمالي الانتاج القومي في العالم العربي تربو كثيراً على نصف هذا الإنتاج (انظر الجدولين رقم 3 ورقم 4).

وقد عوّض عن قلة سكان هذه الدول أنها شكلت حالة شيقة للدراسة، إذ قلما شهد العالم من بين التجارب في موقعها ما هو أشد لفتاً للأنظار من هذه التجربة للتحضر الفوري والتغيير الاجتماعي الإجباري الواهي. وإذا كانت دراسة الحالات المنحرفة (علم الاجتماع في أقصى حالات التطرف) تفيد في تقدم المعرفة الاجتماعية، فإنه قلما أتاحت فرص أفضل للمشاهدة بهذا الشكل الواضح لعمليات التحضر والتغيير الاجتماعي، وهي مجرّدة من أي غطاء.

وأول ما يجب ملاحظته هو الازدياد السريع جداً في عدد السكان وتوجُّههم جميعاً تقريباً الى المدن دون سواها. وبإستثناء ليبيا والمملكة العربية السعودية اللتين تحظيان بمدن متعددة وأراضٍ واسعة واقتصاديات متنوعة إلى حدّ ما وبالتالي تصل مستويات التحضر فيها 55-65 في المائة، فإن الدول النفطية المتبقية (تُستثنى

الجهات غير الحضرية من عُمان) هي عبارة عن دول من مدينة واحدة يتجمع ما بين 80 و 90 في المائة من مجموع سكانها في عواصمها .

الجدول رقم 3 الدول النفطية العربية حسب تواريخ اكتشاف النفط فيها واستخراجه على نطاق واسع والنظام السياسي الحالي فيها

اسم القطر	سنة الاكتشاف الأول للنفط	سنة الاستخراج الأول للنفط بكميات كبيرة	سنة تأسيس الدولة الحالية
البحرين	1932	في الأربعينات ⁽¹⁾	1971
الكويت	1938	1946	1961
ليبيا	1958	1961	1969 ⁽²⁾
عُمان	1964	1967	1970
قطر	1939	1971	1971
المملكة العربية السعودية	1933	1958	1932
الامارات العربية المتحدة ⁽³⁾ (الامارات الكبرى فيها) .	في الستينات		1971
ابوظبي		1962	
دُبي		1969	
غيرها		في السبعينات	

(1) أوشكت هذه المخزونات على النضوب .

(2) استقلت ليبيا عن إيطاليا عام 1951 ، وأُطيح بالنظام الملكي فيها عام 1969 .

(3) وهي عبارة عن اتحاد لسبع من « دول المدينة الواحدة » .

المصدر: جُمعت البيانات من موادّ منفصلة في كتاب العالم العربي: كُتِب، إعداد هـ. حداد وب. نجم، (ويلمست: مطبعة صونية، 1978) .

الجدول رقم 4

أ الأقطار العربية المنتجة للنفط بالمقارنة مع مجموع السكان العرب والإنتاج القومي الإجمالي

السنة	مجموع سكان الأقطار العربية المنتجة للنفط*	النسبة المئوية للسكان في العالم العربي	النسبة المئوية للإنتاج القومي الإجمالي في العالم العربي
1970	9,77 مليون	8,2 %	27,00 %
1975	12,80 مليون	9,3 %	50,50 %
1980	16,20 مليون	10,0 %	56,88 %

ب الأقطار العربية شبه المنتجة للنفط بالمقارنة مع مجموع السكان العرب والإنتاج القومي الإجمالي

السنة	مجموع سكان الأقطار شبه المنتجة للنفط**	النسبة المئوية للسكان في العالم العربي	النسبة المئوية للإنتاج القومي الإجمالي في العالم العربي
1970	23,00 مليون	19,99 %	22,00 %
1975	27,00 مليون	19,40 %	18,90 %
1980	31,50 مليون	19,44 %	20,12 %

ج الأقطار العربية غير المنتجة للنفط بالمقارنة مع مجموع السكان العرب والإنتاج القومي الإجمالي

السنة	مجموع سكان الأقطار غير المنتجة للنفط***	النسبة المئوية للسكان في العالم العربي	النسبة المئوية للإنتاج القومي الإجمالي في العالم العربي
1970	88 مليون	72,80 %	51,00 %
1975	98 مليون	71,30 %	30,60 %
1980	115 مليون	70,56 %	23,00 %

المصدر: عبدالله السنبان، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد»، أوراق عربية رقم 9، (مركز الأبحاث العربية، لندن: نوفمبر 1981)، ص 9.

(*) البحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

(**) الجزائر والعراق.

(***) جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وفلسطين والصومال والسودان وسوريا وتونس والجمهورية العربية اليمنية والجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية.

والأمر الثاني اللافت للأنظار هو أن نسبة ذات بال من السكان الجدد هم أجانب. ومرة ثانية، هذا أقل صحة بالنسبة لليبيا والمملكة العربية السعودية وأكثر صحة بالنسبة للدول الحديثة ذات المدينة الواحدة والتي ابتداءً استغلال النفط فيها في فترة هي أقرب ما تكون إلى فترة الزيادات الكبرى التي طرأت على سعر برميل النفط في السبعينات من هذا القرن. وكما يتبين من الجدول رقم 5، فإن الأجانب يشكلون ما يزيد على نصف مجموع أعداد سكان الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وما يتراوح بين 20 و 25% من مجموع سكان الدول النفطية الأخرى.

الجدول رقم 5 أهمية الهجرة والعمال الوافدين بالنسبة للدول العربية المنتجة للنفط، عام 1975.

القطر	مجموع السكان المقيمين فيه	المقيمون المواطنون	المقيمون غير المواطنين	النسبة المئوية للمقيمين غير المواطنين	عدد غير المواطنين في القوة العاملة	معدل مشاركة غير المواطنين في القوة العاملة
الكويت	974585	472100	502485	52	208000	41
الإمارات العربية المتحدة	756000	200000	456000	70	351000	55
قطر	167000	70000	97000	58	53700	55
ليبيا	2754475	2223000	531475	19	332400	63
المملكة العربية السعودية	6157500	4592500	1565000	25	773400	49
عمان	682250	550000	132250	19	70700	53
البحرين	270000	214000	56000	21	30000	54

المصدر: جُمعت البيانات من المواد في الجداول رقم 1، 3، 6، 9، 13، 14، من الملحق الإحصائي لكتاب الهجرة الدولية وتطوير المنطقة العربية تأليف بيركس وسينكلار، (جنيف منظمة العمل الدولية، 1980). أما حساب هذه الأرقام فهو منا.

وثمة حقيقة أخرى غير موثقة هنا إلا أنها معروفة جداً، وهي أن نقطة التطوير / التحديث التي ابتداءً منها كل مجتمع من هذه المجتمعات أثناء أيام ما قبل النفط كانت منخفضة جداً، وذلك من حيث مستويات التعليم وتواجد القوى العاملة المدربة والبنية التحتية القومية (الطرق، النقل، المدارس، المستشفيات، الخ). وكان هناك بعض المدن وقد أصبح الآن كثير منها عواصم اتسعت اتساعاً عظيماً، إلا أن هذه المدن كانت صغيرة

الحجم نسبياً، وكثيراً ما كانت مبنية من موادّ بدائية. وكان قوامها التجارة على نطاق محدود، والمهام السياسية / العسكرية، والمهام الدينية، وربما استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك، وما شابه ذلك. وعلى هذا، فكما وجب استيراد العاملين الفنيين للقيام بالتحديث فقد وجب أيضاً، في نهاية المطاف، استيراد الوسائل والأنماط اللازمة للتحديث، إذ إنه لم يمكن تطوير المدن الحديثة الناشئة عن طريق الوسائل والأنماط القائمة فيها.

وبناء على ذلك، فإن ما شهدناه في الأقطار العربية التي ثُرِت مؤخراً بسبب النفط هو عبارة عن حالة من « التحضر الفوري » لم يسبق لها مثيل. والأمر الذي دفع بالتحضر هذه الدفعة لم يقتصر على التجمع في العاصمة لعدد يمثل فعلياً جميع مواطني الدولة الذين كانوا فيما مضى موزعين في أنحائها، بل إنه ضم أيضاً استيراد العمال لخدمة الاقتصاد الإنتاجي والمواطنين المحليين. فماذا يترتب عن هذا النوع من التحضر، ليس بالنسبة للمدن الناتجة عنه فحسب بل أيضاً بالنسبة للتغيرات الاجتماعية الناتجة؟

أولاً، تشكل المدن مواقع للاستهلاك بدلاً من أن تكون مراكز للإنتاج. فهي عبارة عن ميادين يتم فيها في الدرجة الأولى التوزيع بسخاء للأموال الموروثة و / أو أموال الدولة، بشكل مساكن ومدارس والعناية الصحية وما شاكل. ولهذا فالمدن تشكل بالنسبة للمواطنين قوة جاذبة لا يمكن مقاومتها. فالبداية يتركون ترحالهم ويقيمون فيها. والفلاحون يهجرون مزارعهم الهزيلة المحصول ويستقرون فيها. ويصبح لزاماً على صفوة القوم أن يقيموا في المدينة / المدن الرئيسية لكي يشاركوا في توزيع منافع الثروة الذي لم يتخذ القرار به سياسياً، كما أن أفراد العائلة المالكة والزعماء السياسيين وأصحاب التجارة الخارجية والداخلية ينتفعون انتفاعاً كبيراً من أدوارهم الجديدة « كشركاء » وطنيين للشركات الدولية وكوكلاء للمستوردين وكعارضين لنفوذهم الشخصي لتوفير الاتصالات الفورية المربحة. (تتمثل ملاحظاتي في هذا الجزء على أحسن وجه في الأقطار النفطية الرأسمالية في الخليج، أما ليبيا فقد تشدّ عن هذه القاعدة، مع العلم بأن معلوماتي بهذا الخصوص لا تخوّلني التعليق عليه). وبوصفها مراكز للاستهلاك، فإن هذه المدن أيضاً تجذب حصة الأسد من المهاجرين الذين يقومون بكثير من المهام الحكومية والمهام المتعلقة بالخدمات التي تتصل بالاستهلاك في القطاعين العام والخاص. ويعمل قرابة 75% من القوة العاملة في كل قطر بتوفير الخدمات، ولا ينخرط في الصناعة أو ما يتصل بها من إنتاج صناعي إلا نسبة ضئيلة ويشغل خمسة بالمائة فقط بالزراعة أو أي إنتاج أولي آخر.

وثانياً، إذا ما تذكرنا عدم ملاءمة البيئة للمعيشة، فإن المدن تشكل السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه استيعاب أعداد متزايدة جداً من السكان وإسكانها. وفي حالة الدولة المكونة من مدينة واحدة مثل البحرين والكويت وقطر والإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذا صحيح واقعياً، بالإضافة إلى شرط آخر وهو أن مركزاً حضرياً واحداً فقط لكل من هذه الدول الصغيرة يكفي فعلياً لاستيعاب كل السكان. وكما يتضح من الجدول رقم 6، فالنتيجة هي أن ما يتراوح بين 80 و90 بالمائة من سكان هذه الدول ربما يعيشون الآن في المدن. وفي الوقت الذي تنخفض فيه النسب المئوية العامة بالنسبة للدول الأكثر اتساعاً من الوجهة الجغرافية، مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية وعمان، فإن هذا الوضع قد لا يكون إلا مؤقتاً في نهاية الأمر، ما لم يتم استنقاذ الزراعة من لؤلئها المتدنّي.

وثالثاً، نظراً للمعدلات السريعة للغاية التي سار عليها نمو المدن الرئيسية في هذا التحوّل الجذري السريع من حياة البداوة إلى حياة الحضر، فإن نسبة عالية لا تصدّق من أهل الحضر حالياً هم « مهاجرون »، بمعنى أنهم هاجروا إلى المدن من أماكن أخرى. وقد حاول أ.م. فيندلاي (1980) أن يختار عدداً من المدن العربية ويضعها في ترتيب تسلسلي حسب نسبة المقيمين فيها من المهاجرين. ومما يلفت الأنظار أن المدن العشر الأولى (باستثناء وهران والجزائر اللتين يُشكّ في بياناته الخاصة بهما) كلها تقع إما في المملكة العربية السعودية أو في الكويت أو في قطر أو في الامارات العربية المتحدة. ووصلت نسبة المهاجرين فيها 80-90 %.

الجدول رقم 6

مستويات التحضر والزيادات السكانية في المدن في أقطار الخليج، من الستينات الى السبعينات، ونسبة من هم مهاجرون من سكان بعض المدن المختارة، في السبعينات

المدينة / القطر		السكان والتمدين في		نسبة من هم	
		الستينات		السبعينات	
		العدد	نسبة الحضر %	العدد	نسبة الحضر %
قطر		80000		190000	
الدوحة (العاصمة)		60000	75	140000	74
البحرين*		182203		216078	
منامة / المحرق		113528	62	126517	59
كويت		467339		994837	
مدينة الكويت				763524	77
عُمان**					
مسقط / مطرح		30000		ما بين 60 و 90 ألفاً	
المملكة العربية السعودية					
مدن منتقاة :					
الرياض		197800		666840	85
جدة		147811		561104	88
مكة		159641		366801	59
الطائف		59954		204857	84

64	198186	71998	المدينة
	655937	179126	الامارات العربية المتحدة
82	535000	62	111364 في المدن (جميعها)
			مدن منتقاة :
96	? 200000	97	59469 مدينة دبي
85	? 200000	48	22023 مدينة أبي ظبي
85	? 75000	61	19198 مدينة الشارقة

المصادر: جُمعت من مصادر مختلفة إلا أنها مستقاة في الدرجة الأولى من مقالة مايكل بونين في دول الخليج الفارسي : نظرة عامة. ونسبة من هم مهاجرون من المقيمين الحاليين، حوالى عام 1975، مستقاة من فندلاي، « الهجرة المكانية: الجمود في المجتمع »، في بليك ولوليس، « المدينة المتغيرة في الشرق الأوسط »، وبخاصة الجدول 1-3، ص 59.

(*) من السهل تفسير حالة الانحراف في البحرين. فبما أنها من أولى الأقطار استغلالاً للنفط، فإن آبارها استنزفت الآن والبحرين ترسل قوتها العاملة إلى الأقطار المجاورة.

(**) لم تصدر إحصائية لعمان أبداً. ولذلك فتقديرات مجموع السكان تتراوح بين 300000 و1,25 مليوناً، وهذه الأرقام لا تعدو كونها مجرد تخمين تقريبي.

وينجم عن غلبة المهاجرين في المدن الصفة الرابعة في هذه المدن، وهي أنماطها المكانية المتعلقة بالانعزال العرقي. والمهاجرون ثلاثة أنواع أساسية. فثمة أولاً المواطنون المحليون الذين دأبوا على التجمع في المدن بصورة متزايدة. ويعيش هؤلاء في أحيائهم الخاصة، ويرجع ذلك جزئياً إلى حصولهم على مزايا خاصة بالمواطنين فتخصّص لهم أراض في جهات معينة ويمنحون قروضاً للبناء ومساعدات مالية لاستئجار البيوت. وثانياً، هناك العمال المهاجرون، وغالبيتهم من الأقطار العربية، وهؤلاء يصطحبون أسرهم معهم وينظرون إلى اقامتهم هذه على أنها لأمد طويل، إن لم تكن دائمة. وهم يحتلون مباني سكنية معدة لاستعمال أسر متعددة ويتنافسون للحصول على هذه المساكن في السوق الحرة. وبما أنهم غير مؤهلين للحصول على مساكن في الأحياء المدعومة التي يحتلها المواطنون فإنهم يصبحون في الواقع منعزلين، من ناحية الجنسية على أقل تقدير، ولكن كثيراً ما يكون العزل ناتجاً عن أمور تفصيلية أدق، كنمط الحياة والدخل والطبقة، الخ. والأماكن التي كانت حتى قبل مجيء النفط ترحب بالمقيمين الآسيويين (مثل دبي) قد تضمّ أيضاً أحياء مميزة عرقياً تسكنها أسر باكستانية و / أو هندية. والنوع الثالث من المهاجرين الذي يتمثل بالعامل الذكر الأجنبي الذي يعمل بعقد مؤقت لمشروع معين بنائي / صناعي، أو يخصص للعمل في الإنتاج الزراعي، فوضعه حتى أشد عزلة عن المجتمع المستضيف مما هو وضع المهاجرين الآخرين. وكنت أشير في مكان آخر إلى هذا النظام المستحدث

للعاملة التعاقدية على أنه بمثابة « استئجار عبد »، إذ إن الوضع الاقتصادي لمثل هؤلاء العمال شبيه بوضع المتاع المؤقت (أبو اللغد، يصدر قريباً). فإن كان عمَل هؤلاء العمال في المدن، فإنهم يسكنون في « معسكرات » منعزلة في الضواحي، بحيث لا يحصل أي اتصال اجتماعي أو جسماني بينهم وبين السكان الأصليين. وإذا استُخدموا في مشاريع بنائية في جهات حديثة النمو أو في مشاريع زراعية، فإن هؤلاء العمال يُسكنون في أبنية مؤقتة بعيدة عن الجهات الحضرية التي تم انشاؤها. وثمة أقلية منهم فقط لا يُعزلون في جهات سكنية خاصة وهم الخدم الذين يعملون في البيوت (رجالاً ونساء)، ويرجع ذلك الى أنهم كثيراً ما يُسكنون في البيوت التي يعملون فيها.

إن هذه الصفات الأربع التي نشاهدها في عملية التحضر تؤدي إلى ظهور النمط الجديد من المدن الذي نراه في أقطار التحضر الفوري. وكون المدن، في الدرجة الأولى، مراكز استهلاكية (واستهلاكية بشكل صارخ في كثير من الأحيان)، بدلاً من مراكز إنتاجية، يجعلها تكتسب صورة هي أشبه ما يكون بخزائن هائلة الحجم لعرض البضائع. فالأمر لا يقتصر على تخصيص مساحات واسعة للمتاجر التي تكون البضائع المستوردة معروضة بسخاء فيها ومتكررة العرض، بل حتى المباني الحديثة ذاتها تبدو وكأنها للعرض. وعلى جانبي الشوارع العريضة (وتصميم هذه المدن أقل ما يكون ملائمة للمناخ)، ترتفع هذه العمارات الحديثة بواجهاتها اللامعة التي كثيراً ما تبدو كأنها مرصعة بالجواهر فتشكل رمزاً للقوة الشرائية. وكثير من المباني السكنية تضاهي القصور في حجمها، والجزء الداخلي منها يحاكي الإعلانات ذات الورق الصقيل التي تصوّر البيوت الجميلة. وبالرغم من أن أكثرية السكان بالطبع لا يسكنون في القصور، إلا أن المراتب الطبقية تتجلى بصورة رئيسية من خلال تقلص نطاق الحجم والبذخ بدلاً من أن تتجلى في أي فارق في الذوق.

وثانياً، نظراً لأن المدن نمت نمواً سريعاً وتمكنت (وكأنها شفاطة كهربائية ذات قوة هائلة) من اجتذاب سكان من خلفيات متباينة جداً، فإنها تبدو بكل وضوح عديمة الاتساق وغير مكتملة البناء. ويشاهد المرء منظر الرافعات ترفرف على الأفق وكأنها قطع من الزرائف. ومواد البناء تملأ الميناء أو تكُدس أكداًساً بغير انتظام في كل رقعة فارغة تقريباً. وترتفع عمارات منفردة دون سابق إنذار أو ترتيب في وسط القفار الرملية. ويتوافد الى هذه المساحات الحضرية الناقصة الاكتمال حضريون ناقصو الاكتمال أيضاً. فالمشاريع السكنية، التي تضم صفوفاً من البيوت المنفردة ذات الطابق الواحد، تسكنها عائلات أولادها المراهقون ولدوا في الخيام. أما بقايا المدن التقليدية التي طغت عليها المدن الجديدة والتي تشتمل على مباني أنيقة مشيدة من الآجر المضغوط ذي اللون الدافئ ومن الطين، فلإنها تنتهي دون أناقة في نقاط عشوائية حيث يقطع عليها امتدادها السابق طريق رئيسي جديد. وكثيراً ما يهجر المواطنون هذه الجهات القديمة لينتقلوا الى أحياء جديدة مبنية على النمط الغربي. واحتلّ منازلهم الباكستانيون أو غيرهم من الأسر الآسيوية. وفي ضواحي المدن، هناك مناطق أخرى غير مكتملة، مدن من الصفيح مؤقتة، بعضها يضم عائلات من البدو حديثي التحضر، والبعض الآخر عمالاً فيليبين أو جنوداً كوريين مسرّحين جزئياً من الجيش. (معلوماتي هذه مستمدة بشكل خاص من الوضع في المملكة العربية السعودية).

وأخيراً، نظراً لنظام هجرة العمالة المتعددة المراتب ولتزايد الارتباك في العلاقات بين العمال الأجانب والمواطنين، فإن وضعاً من العزل السكاني شبيها بنظام الطبقات الاجتماعية عند الهندوس هو الذي يميز النمط المكاني الناتج حالياً. وتشكل العرقية، التي ليست عديمة الصلة بالطبقية، العنصر المميز الرئيسي بين الأحياء الحضرية المختلفة. وفي كثير من الحالات، يكون هذا العزل نتيجة لسياسة حكومية مقصودة. وهذا العزل له فائدة عملية إذ يُفترض أنه يُخفي المعاملة التمييزية التي يعامل بها الأفراد والتي تقوم على صلاتهم بالدولة. وفي الوقت الذي يُفترض بأن الأحياء المؤقتة الخاصة بالعمال المؤقتين سوف تختفي في النهاية، فإنه ستصعب إزالة ما هو أكثر دواماً من الأحياء الخاصة بالأقليات العرقية. لا بل إن هذه الأحياء أصبحت مع مرور الزمن نمطاً اجتماعياً يتزايد رسوخه يوماً عن يوم. فهي اليوم بمثابة الصيغة العصرية لنظام « الملّة » - وذلك مع تطوير هذه الأحياء للخدمات الاجتماعية والتجارية الخاصة بها وإلقاء الحكومة على الساكنين فيها بمسؤولية حسن السلوك الجماعي.

لم يحن الوقت بعد للتنبؤ بالمدى الكامل للتغيرات الاجتماعية التي دفع بها إلى الأمام التحول الاقتصادي الناتج عن النفط والاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية والتحصّر الذي وصل حدّ الإشباع. ويبدو في الظاهر أن هذه المراحل الانتقالية خالية من المصاعب المتوقعة بشكل يلفت الأنظار. ولعلّه من الأسهل أن يتكيف المرء على الرخاء من أن يتكيف على الفقر. إلا أنه من الواضح أن تآكلاً أساسياً قد حدث في بعض النواحي. وهذا التآكل، إن لم يكن مأسوفاً عليه، فمن الضروري على الأقل أن يأتي ما يعوّض عنه. إن جهاز التماسك الاجتماعي الذي وُحد هذه المجتمعات في السابق، إلى حد ما، يعاني الآن من الضغوط الشديدة، رغم أن اتساع قاعدة الثراء قد ساعد على رفع الكثير من هذه الانقصامات عن طريق «تزييت» النظام الاجتماعي. وانه مما يشكّ فيه استمرار هذا الوضع إلى الأبد. ففي الوقت الحاضر، انخفض الطلب على النفط وضعفت قدرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط على تحديد أسعار النفط. وقد فرضت الولايات المتحدة الحظر على نفط ليبيا، كما أن ثمة إمكانية على الأقل أن تقوم الولايات المتحدة بتهديد أقطار عربية أخرى بطريقة مماثلة. فالبنية الاجتماعية التي تحمّلت ازدياداً سريعاً في مصادر الثروة قد تعجز عن تحمّل تقلص أصغر حجماً ولكنه سريع. فإن جانباً كبيراً من المستقبل - مستقبل المدن والمجتمعات - قد رُبط بالمشاريع الباهضة الثمن والطويلة الأجل.

وطوال هذا البحث، وبالرغم من أنني كنت أميّز بين الأنواع الفرعية المختلفة للدول العربية عن طريق بُنياتها الاقتصادية الأساسية، فإنني في الوقت نفسه حاولت الدلالة على مدى ازدياد اعتماد هذه الدول بعضها على الآخر. فإن أي كساد اقتصادي في أقطار النفط سيكون له أثر ليس في تلك الدول ومدنها فحسب بل أيضاً في أقطار عربية عديدة أخرى. فالأقطار المدعومة مباشرة وأيضاً الأقطار التي تحصل على دعم غير مباشر عن طريق التحويلات المالية التي ترسل بها العمالة المصدّرة، كل هذه الأقطار سوف تعجز عن إخفاء عوارض إفلاسها وراء واجهة من الانتعاش. ماذا يحدث عندما يرجع المهاجرون إلى أوطانهم؟ من المرعب التفكير في المشاكل التي ستواجهها اليمن الشمالية لو أن أغلبية رجالها الأصحاء جسيماً مُنعوا فجأة من العمل في المملكة العربية السعودية. وماذا سيحدث في القاهرة لو أن المليوني مصري الذين يعملون في الخارج أرجعوا فجأة إلى

اوطانهم. وماذا يحدث الى الانتعاش في المضاربة بأسعار الأراضي في عمان إن توقّف سيل التحويلات المالية إلى تلك المدينة ؟ وماذا يحدث في لبنان لو أن تدفق الأموال التي تدعم الطوائف المختلفة المتحاربة توقف فجأة، وكُثِف بذلك عن الوضع الحقيقي لاقتصادها المتهدم ؟

ومن بين جميع القضايا التي تحتاج الى حل عاجل والتي تربط بين التحضر والتغيير الاجتماعي، تشكل هذه التداخلات الملتوية بين الدول العربية أشد الأمور خطورة. وهي في الوقت نفسه تمثل أعظم الإمكانات بالنسبة لصحة المستقبل، وذلك إن أمكن توفير قسط أكبر من العدالة ومن التحركات الرأسمالية البناء وتخفيض الممارسات التمييزية. وإن قسماً كبيراً مما يحدث يقع ضمن نطاق سيطرة الأنظمة السياسية في المنطقة. ولكن، ليس كلها. فمن المحتمل أن يكون للسلام وفك الارتباط بصراعات القوى الكبرى وحل القضية الفلسطينية أثر أكبر في تقرير مستقبل العالم العربي، بما في ذلك مدنه، مما هو أثر أي من العوامل التي عاجلناها في هذه الورقة.

حواشي

- (١) يجد القارئ محاولات لتطوير مثل هذا النظام النموذجي في مقالتي المدرجة في ثبث المراجع (1980 وشيك الصدور).
- (٢) لقد قبلت هنا التعريفات الخاصة بكل قطر لكلمة « حَضْرِي ». وهذه التعريفات تتفاوت من مكان لآخر، بسبب الاختلافات الحكومية / الدستورية وبسبب الاختلاف في تقدير الحد الأدنى لحجم المدن. فلماذا ما تذكرنا أن هناك تفاوتاً في جودة البيانات (فبعض الأقطار يُجري بانتظام إحصائيات سكانية ممتازة ومفصلة بينها البعض الآخر إما لا يوجد لديه أي إحصاء أو لديه فقط إحصاء واحد أو إحصائيات تُعتبر بياناتها غير دقيقة وبالتالي غير صالحة للاستعمال)، وأنا لا نرغب في مقارنة الأوضاع إلا على أكثر المستويات تعميمياً، فإني لم أحاول هنا استنباط تقديراتي الخاصة. فقد يترتب على الأرقام الأكثر تفصيلاً، إلى حد ما، أخطاء ناتجة عن سوء استعمال الحقائق، مما قد يترك انطباعاً مضللاً من الدقة.

Bibliography

- ABU-LUGHOD, Janet (1978), "Recent migrations in the Arab world" (eds) W. McNeil and R. Adams, *Human Migrations* (Bloomington, Indiana University Press), pp. 225-40
- (1980), "The growth of Arab cities," *Middle East Yearbook 1980* (London, IC Magazines, Ltd).
- (1982 forth.), "Cultural and economic factors in Middle Eastern urbanization," paper presented to the Department of Geography, Syracuse University, Colloquium on *The City in Cultrual Context*, Lecture series being published by Syracuse University Press.
- (1982 forth.), "Social implications of labor migrations in the Arab world", paper presented to a Conference on Arab Resources, held at Georgetown University. Proceedings being published by the Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University.
- ABU-LUGHOD, (1979), Janet and Richard Hay (eds), *Third World Urbanization* (New York, London, Methuen Press).
- ALESSA, Shamlan (1981), *The Manpower Problem in Kuwait* (London, Kegan Paul International).

-
- BIRKS, J.S. and C.A. SINCALIR (1980), *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva, ILO).
- BLAKE, G.H. and Richard LAWLESS (eds) (1980), *The Changing Middle Eastern City* (London, Groom and Helm).
- BONINE, Michael (1980), "The urbanization of the Persian Gulf nations» (eds) Alvin Cottrell et al, *The Persian Gulf States* (Baltimore, The Johns Hopkins University Press), pp. 225-78.
- DAVID, Jean Claude (1978), "L'urbanisation en Syrie". Entire issue of *Magrheb-Machrek* 81 is devoted to urbanization in the Arab world. David's article is pp. 40-49.
- FINDLAY, A.M. (1980), "Migration," *The Changing Middle Eastern City* (ed) Blake and Lawless.
- HADDAD, H. and bashir NIJIM (eds) (1978), *The Arab World: A Handbook* (Wilmette, III, Medina Press).
- Hashemite Kingdom of Jordan (Various), *Preliminary Returns from the Census of 1979*. East Bank only.
- IBRAHIM, Saad Eddin (unpub, mimeo), "Oil migration and the new Arab social order," unpublished manuscript, courtesy of author.
- Kuwait Censuses of 1957, 1965 1970, 1975.
- MAHAYNI, Riad (1982 forth.), "Impacts of urbanization on Syria", paper presented at International Symposium on Islamic Architecture and Urbanism, Saudi Arabia.
- NAGI, Mostafa and Elias NIGEM (unpub. mimeo), "urbanization in the Arab world: Trends, patterns and determinants".
- RICHARDS, Alan and Philip MARTIN (1980), "The laissez-faire approach to international labor migration: The case of the Arab Middle East," University of California, Davis, *Working Paper* no. 80-10.
- SARI, Djilali (1980), «Les transformations des agglomerations urabines en Algerie" (eds) A. Zghal and A. Rassam, *Le System urbain au Maghreb* (Tunis, CERES).
- Syrian Arab republic *Statistical Yearbook* series; census of 1970.
- United Nations Economic Commission for Western Asia (ECWA) (1980), *The Population Situation in the ECWA Region, Series of pamphlets dealing with individual countries*.
- (Anon) (1973), *Urbanization and Migration in Some Arab and African Countries* Research Monograph Series 4 (Cairo Demographic Center).